بدلا من الزوبعة

التعليم الاساسي الموحد يتيح لابنائنا جميعا تعليما عاما موحدا دون تمييز

علوي عبدالله طاهر

يدور الحديث في هذه الايام في اوساط المثقفين اليمنيين حول مشروع القانون العام للتعليم وهو المشروع الذي يناقشه حالياً مجلس النواب .

ومن غير شك ان وجهات النظر حول القانون ستختلف بالضرورة بين شخص وآخر، كما هو الحال بالنسبة لاعضاء مجلس النواب الذين لم يختلفوا على بعض مواد مشروع القانون فحسب، بل اختلفوا في مسالة مناقشة المشروع من عدمه .

والمشروع من حيث جوهره ليس فيه شيئاً جديداً هاماً يستحق اثارة الخلاف حوله سوى المادة المتعلقة بالسلم التعليمي الموحد، وبالتحديد المادة الثامنة عشر منه، والتي تنص على ان التعليم الاساسي تعليم عام موحد لجميع الاطفال في الجمهورية، ومدته ٩ سنوات، ويقبل فيه الاطفال من سن السادسة .

ومثار الخلاف هنا ليس حول فحوى المادة ذاتها وإنما في ما يرتبط بها من مترتبات تقتضي دمج جميع المراحل الدراسية الحالية في مرحلة اساسية واحدة تسمى المدرسة الاساسية الموحدة.

وإذا ماتم دمج المراحل الدراسية في التعليم الاساسي فإن الضرورة تقتضي دمج مراحل التعليم الثانوي في مدرسة ثانوية موحدة كذلك، بما من شانه تقديم تعليم موحد لجميع الطلاب لتحقيق اهداف تربوية تستوحي فلسفتها من عقيدة الشعب اليمني ودستور البلاد ومن التراث العربي الاسلامي ومن رصيد الحركة الوطنية اليمنية، ومن اهداف ومبادىء الثورة اليمنية وتجربتها .

واذا ماتم دمج المراحل الدراسية في التعليم الاساسي والثانوي، فلن تكون هناك حاجة لبقاء او استمرار بعض انماط التعليم الخاص الذي يقدم حالياً لبعض الطلاب كما في مدارس البدو الرحل، او في المعاهد العلمية (اي الدينية).وهذه النقطة بالذات هي محور الخلاف الاساسي بين الناس سواء في مجلس النواب او في خارجه، ويرجع ذلك الى رغبة البعض في الابقاء على الوضع الحالي كما هو دون ان يمسه اي تغيير، بحجة اي تغيير في الوضع التعليمي القائم من شانه ان يؤدي الى الغاء المعاهد العلمية (الدينية) القائمة حالياً في بعض المحافظات الشمالية والغربية، وبالتالي سوف لن يكون في مقدورهم اتخاذ هذه المعاهد اماكن ملائمة لتسييس الدين، او استغلال الدين لاغراض سياسية لذلك يحاولون عرقلة مناقشة مشروع القانون في الوقت الراهن، للحيلولة دون اصداره بالصيغة المقترحة التي لو اقرت لترتب عليها دمج المعاهد الدينية في نطاق التعليم الاساسي، مما قد يضر بمصالح بعض الذين كيفوا انفسهم مع الوضع القائم، او ارتبطت مصالحهم بوجود هذه المعاهد، وليس حرصاً على تعليم الدين، لانه لو كان الامر كذلك لحرصوا على تطوير تعليمه في مدارس التعليم العام لا حصره في مدارس معينة او خاصة ..

وبصرف النظر عن دمج المعاهد الدينية في التعليم الاساسي الموحد من عدمه، فان هذه القضية ينبغي الا تحول دون اصدار القانون العام للتعليم في اقرب فرصة ممكنة، لان عدم اصدار القانون في الوقت الراهن من شانه ان يؤخر عملية توحيد التعليم في الجمهورية اليمنية، والابقاء على المناهج التشطيرية، والاوضاع التعليمية المشطرة التي لو استمرت لاثرت تاثيراً سلبياً بل خطيراً على الاجيال القادمة .

ان ماينبغي التاكيد عليه على الاقل والا سرأع بتحقيقه الآن هو اصدار القانون بصيغته الحالية باعتباره يمثل الحد الادنى مما نريده في الوقت الراهن، فهو رغم مافيه من قصور في بعض مواده يكاد يلبي بعض طموحاتنا لانه يحتوي على بعض الجوانب الايجابية الكثيرة، وابرز هذه الايجابيات هو استحداثه لنظام التعليم الاساسي الموحد، الذي بفضله سوف يتلقى ابناؤنا جميعهم تعليماً عاماً موحداً دون تمييز بينهم، وبفضله كذلك سوف تتاح الفرص لجميع اطفال اليمن في التعليم المجاني لمدة تصل الى تسع سنوات على الاقل، مما يضمن استمرار الطفل في استثمار فرصته التعليمية الى اقصى حد ممكن، ويحول دون ارتداده الى الامية لو ترك المدرسة بعدها .

ومما ينبغي التاكيد عليه كذلك ضرورة معالجة مشكلة المناطق المحرومة من التعليم، وذلك بالعمل الجاد والسريع على تحقيق التوازن في توزيع الفرص التربوية والتعليمية، انسجاماً مع اهداف العدالة الاجتماعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة بدلاً من إثارة الزوبعة في الفنجان .